

رُؤْيَةُ لِيبِيَا

الكلمة التي ألقاها فتحي عمر التربي أمام أعضاء البرلمان البريطاني وهيئة التمثيل الدبلوماسية
بلندن - في التاسع عشر من سبتمبر 2011

سيداتي وسادتي:

يشرفني ويسعدني إلقاء هذه الكلمة أمام جمعكم الموقر.

لقد بدأت تغمرني مشاعر الاعتزاز والفخر بهويتي الليبية، بعد أن تمكنا - أخيراً - الخلاص من أعتى طغاة العالم، أصالةً عن نفسي، ونيابة عن الشعب الليبي، أتقدم - في هذا المقام - بِبالغِ الامْتِنانِ والشكر للشعب البريطاني على مساندته للشعب الليبي في محنته القاسية.

دون ريب، أن المملكة المتحدة، كانت في مقدمة الدول التي هبت لنجدة الشعب الليبي، وقامت بحث الولايات المتحدة وفرنسا، للتدخل الفوري، لإنقاذ أرواح الأبرياء، من منطلق إنساني صرف.

ليس لدي أدنى شك، بأنه إذا لم يسرع حلف الأطلسي، وفي طبيعته، بريطانيا وأميركا وفرنسا، يوم السبت الموافق للتاسع عشر من شهر مارس، بتقديم العون العسكري (الجوي)، لتمكنت قوات القذافي من تدمير مدينة بنغازي، وقتل مئات الآلاف من سكانها الأبرياء.

ومن جانب آخر، هنالك مسألة أخرى، لا يعيها الكثير من الناس، وهي أنه لولا نجاح الولايات المتحدة وبريطانيا - منذ سنوات قليلة ماضية - في نزع الأسلحة الكيماوية، وأسلحة الدمار الشامل، التي كانت بحوزة الديكتاتور القذافي، لما تورع، في الآونة الأخيرة، من استخدامها ضد الشعب الليبي، بما يؤدي إلى كارثة بشعة رهيبة.

في هذه اللحظة الهامة من مجرى التاريخ، يمكن للمرء أن يقول بكل ثقة، بأن المصالح الليبية والعربية والإسلامية والغربية، قد تلاقت عند نقطة من الاتفاق والانسجام لمؤازرة الثورة الليبية المباركة.

سيداتي وسادتي:

لعل الكثير من الناس، يرون بأن ما حدث في تونس ومصر، كان السبب من وراء اندلاع ثورة ليبيا. أنا في غاية السعادة لشعبي تونس ومصر؛ لكنني على يقين، بأنه لا يوجد أحد هنا لديه ذرة شك، بأن الشعب الليبي الذي عاني

من ويلات الظلم الكريه على مدى 42 سنة، يملك ما يكفي من الدوافع التي تحفزه للقيام بالثورة على حكم الطاغية المقيت.

في كلمتي اليوم، سوف أطلعكم على بعض الحقائق، التي قد تكون غير معروفة - بشكل واسع - على المستوى العام.

إن سنة 1999، تمثل وقفة تاريخية هامة للشعب الليبي، حيث بلغت معاناته أقصى درجات الحُضِيضِ، من كافة الوجوه. فقد كانت البلاد تقاسي من حصار اقتصادي خانق، وبنية تحتية مُنهالكة، وانعدام الخدمات الصحية.

في تلك الحقبة التاريخية الكالحة، مُنيَ أفراد الشعب الليبي بداخل ليبيا - وعموم المعارضة بالخارج - بفشل ذريع، في الخروج من شَرْنَقَة محتتهم العَصِيبة؛ فاستبدَّ بهم اليأسُ، وخيم عليهم القُنُوطُ، وساد أذهانهم التساؤل الحائر: **ما هو العمل الآن؟** وقد أصبحت قبضة القذافي على مقاليد السلطة أكثر إحكامًا.

سيداتي وسادتي:

كمثل عموم أفراد الشعب الليبي، غمرتني قناعة تامة، بأن السبيل الوحيد لتغيير الأوضاع المزرية بالبلاد، لن يكون إلا بالعمل من داخل البلاد، من خلال توعية الناس، وتهيئة المناخ العام للثورة. ولكن، كيف يمكن أن يتم ذلك؟ إذا علمنا بأن القبضة الحديدية لنظام القذافي، لا تسمح بأي مجال للمناورة في هذا الشأن.

لقد تيقنا بما لا يدعو للشك، بأن مثل هذا العمل لن يكون بالأمر السهل اليسير، بل أن المخاطر الجسيمة تحفه من كل صَوْبٍ، ويحتاج منا للعمل الجاد الدؤوب المتروي، والتحلي بالصبر، والمثابرة المُستمرّة لزمَن قد يطول مداه؛ لكنه كان لابد لنا من أن نشرع في العمل بطريقة أو بأخرى. وأنا (الآن) في غاية الفخر، لأنني ساهمت بنصيب وافر من حياتي لهذه المهمة السامية.

سيداتي وسادتي:

عندما شرعت بريطانيا، عام 1999، في تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع النظام الليبي، وتم إعادة فتح سفارتها في طرابلس؛ ساورتني الحيرة، عن جدوى وحكمة إقدام الحكومة البريطانية، على توثيق روابط علاقتها بالنظام الأرعن الذي ناصب بلادها العداء السافر بأشكال مختلفة.

لقد طرحت على نفسي سؤالاً، في هذا الصدد، قد تؤدي إجابته إلى نتوء فرصة لفتح نافذة، يتم من خلالها تحقيق بعض الإنفراج للشعب الليبي في الداخل. وسؤالي هو: هل أستطيع المبادرة بمثل هذا العمل بمفردي؟.

A vision for Libya
Speech to members of the British Parliament and diplomatic core
London - UK September 19th, 2011
فتحي عمر التريبي A Omar Turbi

لقد اعتملت في قرارة نفسي مشاعر التردد الشديد، التي يصعب على المرء تفسيرها؛ حيث استولى على مشاعري، إحساس بخطر مُحْدِقٍ، ليس من بطش وقمع نظام القذافي المستبد فحسب، بل - أيضاً - الخوف من ضياع كافة رصيد العمل المضني، الذي حققته في إطار "اللجنة الليبية لحقوق الإنسان"، طوال العقد الماضي، من خلال الدفاع عن حقوق الإنسان الليبي، بالمحافل الدولية. كل ذلك، قد يذهب - في غمضة عين - أدراج الرياح.

ومن ناحية أخرى، ما الذي سيطراً على علاقتي بالأخوة في المعارضة الليبية بالخارج؟

وفي نهاية الأمر، عقدت العزم على المُضِيّ قدماً. والحمد لله، كانت النتائج خلال العشر سنوات التي تلت، مبهرة، وملموسة على أرض الواقع. وفيما يلي بعض اللحظات السريعة في هذا الخصوص.

تقدمت في شهر يوليو من عام 1999 بشهادتي لمجلس النواب الأميركي، بناء على دعوة منه. حيث توجهت بمناشدة أعضائه لمطالبة السلطات الليبية بإطلاق سراح السُجَنَاءِ السياسيين. كما ناشدتهم أن يحثوا الحكومة الأمريكية على البدء في الاتصال البناء بالحكومة الليبية، لتطبيع العلاقات بينهما. وكانت مخاطبتي لمجلس النواب الأميركي، والحكومة الأميركية، قد أخذت لهجة يفهمها صنّاع القرار في إدارتهم، ويتم التجاوب معها من زاوية المصالح المشتركة.

إن مناقشة الحكومة الأميركية باتخاذ سبيل الاتصال البناء، والقيام بتطبيع علاقتها بالحكومة الليبية، يُعد خطوة جريئة، فاجأت مبادرتها الكثير من صنّاع القرار في الإدارة الأميركية، والكثير من أفراد الشعب الليبي على حد سواء. وعلى الرغم من صعوبة الأمر وحساسيته، فالحمد لله، قد جاءت نتائج حصاده مجدية ومثمرة.

سيداتي وسادتي:

لقد كان من أصعب الاختيارات التي أضطرت لاتخاذها على مَصْخٍ، عند شروعي في سلوك درب هذا العمل الوطني، هو قبولي التعامل مع كيان نظام الحكم الديكتاتوري، الذي قتل وسجن أفراد من عائلتي وأصدقائي.

بعد مضي أكثر من شهرين على إدلائي بشهادتي أمام مجلس النواب الأميركي، جاءتني مكالمة تليفونية من أحد أقاربي في بريطانيا، يُعلمني فيها بأن السلطات الليبية، قد طلبت منه إبلاغني بضرورة الاتصال بالسفارة الليبية بلندن، لمناقشة أمر الإفراج عن شقيقي (الدكتور عمران التريبي) المعتقل بليبيا.

فما كان مني إلا أن أبلغت ذات الوسيط، بأنه يجب إطلاق سراح كافة سُجَنَاءِ الرأي دون استثناء. وفي المقابل، سوف أستمّر في محاولة إقناع على الإدارة الأميركية - من خلال القنوات المتاحة - لتطبيع العلاقات مع الحكومة الليبية؛ وسوف أجتهد ، بذات الوقت، في إقناع الإدارة الأميركية، لإرسال مبعوث عنها إلى ليبيا لمناقشة سبل التعاون والتقارب.

في أثناء الوقت الذي أدليت فيه بشهادتي أمام مجلس النواب الأميركي، بعث السيد إد رويس، وهو من أعضاء مجلس النواب القدامى، برسالة إلى معمر القذافي، يناشده فيها بالإفراج عن الدكتور عمران التربي، وكان على أهبة الاستعداد للسفر إلى ليبيا، للتفاوض - نيابة عني - حول هذا الأمر.

في غضون السنتين التاليتين، استمرت المباحثات دوائيك، بيني وبين الحكومة الليبية، عن طريق قريبي بلندن من جهة، ومن خلال السفارة الليبية بالعاصمة البريطانية من جهة أخرى، وأستمرت لاحقاً مع مندوب ليبيا في الأمم المتحدة؛ دون أن تتغير مطالبتي السابقة، ولو بقيت أنملة، وهي أن يتم إطلاق سراح السُجناء السياسيين، ومن ضمنهم شقيقي الذي قضي - حتى ذلك الحين - 17 سنة في السجن.

لقد تلقي السير إدون غريفيتس، الموجود - هذا المساء - معنا، دعوة لزيارة ليبيا، قمت بترتيب أمرها عن طريق ممثل ليبيا الدائم في هيئة الأمم المتحدة، أبو زيد دوردة. حيث تم تحويل "دوردة" من قبل السلطات الليبية، لتأمين سفر ممثل الولايات المتحدة إلى ليبيا. وفي نفس الوقت، سعى دوردة من جانبه، من أجل إطلاق سراح شقيقي الدكتور عمران التربي.

لكنني قلت لدوردة، في شهر مايو من سنة 2000، من خلال مكالمة تليفونية، بأن عملية سفر المندوب الأميركي إلى ليبيا، مرتبطة كلية، بإخلاء سبيل كافة السُجناء السياسيين. ومن الجدير بالذكر في هذا السياق، أن السيد أحمد الماقتي، أحد أقطاب المعارضة، والعضو البارز في الجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، هو الذي قام بعملية تعريفني، بمندوب ليبيا في الأمم المتحدة، أبو زيد دوردة، ووثق صلتي به.

لقد ربطت بيني وبين السير إدون غريفيتس، صداقة حميمة، تعود لسنة 1990، عندما كان يشغل منصب رئيس مؤسسة المَجَالِسِ الأميركية لشؤون العالم، التي يقع مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، ولها 82 فرعاً موزعة بين الولايات الأميركية المختلفة. وقد تواقبت معرفتي به، مع أمر تكليفه من قبل مؤسسته، لخلق صلة تعارف مع أقطاب الجالية العربية في أميركا، من أجل فتح باب الحوار البناء حول الشؤون العربية، وقضية السلام في الشرق الأوسط. وهكذا، ضمتنا الصداقة المتينة بعقدها السامي، فجمعنا رحلات كثيرة لبعض البلاد العربية، من بينها لبنان، في إطار مهام تم تكليفه بها من قبل مؤسسته المذكورة.

ومن غرائب الصدف - في هذا المضمار - أن المقاطعة البريطانية التي كان السير إدون غريفيتس يمثلها كعضو في البرلمان، هي ذاتها التي أنطلقت المقاتلات الأميركية من قواعدها العسكرية، لضرب ثكنات معسكر باب العزيزية في أبريل 1986.

في مستهل سنة 2001 وافق السير إدون غريفيتس، على مقابلة أبو زيد دوردة في نيويورك، واستلم منه رسالة - نيابة عني - موجهة لي من أخي الدكتور عمران التربي، الذي كان، حتى تلك اللحظة، ينزل إحدى زنايات سجن بو سليم.

كان على غريفيتس - في تلك الأونة - أن يرفض الدعوة الموجهة له لمقابلة معمر القذافي في يونيو 2002، أو يفقد منصبه، ذو النفوذ الواسع، كرئيس لمؤسسة المَجَالِسِ الأميركية لشؤون العالم؛ وقد اختار - في هذا النصاب - التضحية بمنصبه.

A vision for Libya
Speech to members of the British Parliament and diplomatic core
London - UK September 19th, 2011
A Omar Turbi فتحي عمر التربي

عندما تأكّدت السلطات الليبية من قرب وصول المبعوث الأميركي إلى ليبيا، أسرع بإطلاق أخي الدكتور عمران التربي، مع 413 من السجناء الآخرين. وفي أعقاب ذلك، سافر السير إدون غريفيتس إلى ليبيا، وتم إستقباله هناك - بحفاوة بالغة، وكأنه أحد رؤساء الدول. وكان يحمل معه رسالتين، إحداها رسالة موجهة مني إلى معمر القذافي، تحتوي على فقرتين، تتضمن الفقرة الأولى عبارات من الشكر والامتنان لإطلاقه سراح السجناء السياسيين، ومن ضمنهم أخي الذي أمضى 17 سنة في السجن. وتتضمن الفقرة الثانية مناقشة، فحواها أن يسمح لكافة الليبيين في المهجر برجوع أمناً إلى ليبيا، من خلال ضمان سلامتهم، وعدم التعرض لهم أو مسألتهم.

وقد كانت الرسالة الثانية التي حملها السير إدون غريفيتس شفوية، موجهة من الحكومة الأميركية لمعمر القذافي، لم أعرف بمحتواها إلا بعد أن تناولتها وسائل الإعلام في موادها الإخبارية فيما بعد؛ وكان نصها: "إذا كُنْتَ ترغب في إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأميركية، فيجب عليك التخلي عن أسلحة الدمار الشامل".

لقد سافرت إلى ليبيا، خلال الثماني سنوات اللاحقة، في رحلات مكوكية، بجواز سفر أمريكي، وذلك من باب الحيطة والحذر، من تعرض سلطات القذافي لي بالسوء، في حالة دخولي البلاد بجواز السفر الليبي؛ فليس هناك ضمانات تكفل لي سلامتي، وتحميني من أذى هذا النظام الجائر، المشهود له بالخيانة والغدر.

ومن ثمة، لجأ النظام الليبي - في هذا الخصوص - إلى حيك حيلة مكررة، تم من خلالها التوقف عن منحي تأشيرة لدخول ليبيا! وفي ذات الوقت تم إعلامي من قبل السفير الليبي في واشنطن، بأنه على إستعداد أن يصرف لي جواز سفر ليبي، أستطيع به تحقيق رغبتني في الدخول إلى ليبيا! وكان من الواضح بأن السلطات الليبية تضمّر لي الشر، والنية مبيتة على إلحاق الأذى بي. فأمتنعت، منذ ذلك الحين، عن السفر إلى ليبيا - على سبيل الاحتياط - وكان ذلك قبل اندلاع ثورة ليبيا، في فبراير من السنة الجارية، بثمانية عشر شهراً.

بعد حين، أيقن السفير الليبي بواشنطن، بأن حيلته لم ينطلي تدبيرها على حسن فطنتي، وأنه قد فشل في أمر إقناعي برأيه باستعمال جواز السفر الليبي، وهو الوسيلة التي يتسنى بها للسلطات الليبية من تحقيق مآربها في القبض علي، بعد أن تسقط عني الحماية التي توفرها لي جنسيتي الأميركية، وذلك بمجرد دخولي للأراضي الليبية؛ فما كان منه، في حينه، إلا أن اختلق فرية - أخذ يروج لها - مفادها أنني أشتغل كعميل لصالح وكالة المخابرات المركزية الأميركية! وقد تساءلت مع نفسي عن السبب من وراء ذلك، فتوصلت إلى أن الأمر لن يخرج عن أمرين:

أولهما: عدم محاولتي البتة، إستغلال الظروف السائدة طوال مدة سفرياتي إلى ليبيا، التي أمتدت لثمانية سنوات، لتحقيق صفقات تجارية، وإقامة بعض ضروب الأعمال المربحة.

ثانيهما: تشجيعي المستمر لشركات التجارة والأعمال الأميركية، والمؤسسات والهيئات التعليمية على إدخال المعرفة والمهارات المتقدمة إلى ليبيا، متحملاً بنفسه كافة نفقات الإجراءات والاتصالات في هذا الخصوص، بدون إنتظار مكافأة أو مُجازاة أو سُكران عليها.

ولعله من الجدير بالإشارة في هذا الصدد، أن سبب عزوفي عن الإنخراط في أية أعمال تجارية بليبيا آنذاك، هو خشيتي من الانغماس في الفساد الضارب أطنابه في البلاد، فقد كان المناخ السائد في مجال الأعمال والتجارة بليبيا - في تلك الفترة - غاية في التلوث الأخلاقي، بما لا يتوآكب مع نزاهة رجل الأعمال الشريف في هذا الإطار. فمن يرغب في إقامة أعمال تجارية أو الاستثمار في مشاريع معينة، بالطرق السوية، لن يستطيع تحقيق النجاح المطلوب، ولو بمقدار عقلة صباع؛ إلا إذا أتبع الطرق الملتوية، ودخل في متاهة الرشاوي المقيتة، والتنازلات السياسية، التي تنحرف به إلى الجانب الكريه المظلم من السلوك الأخلاقي غير الحميد.

دعوني أنُعطف بكم إلى موضوع شخصي، لكي يتضح لكم من خلال مثاله الحي، الكيفية التي يتعامل بها نظام القذافي مع من يخالفه الرأي. لقد تعرضت لمحاولتين إغتيال، من قبل مخابرات القذافي، في اثناء تصوير الفيلم الوثائقي (رُكُض الصحراء) الذي أنتجته مع الممثل الشهير "مات ديمن".

سيداتى وساداتى:

نتائج الاتصال البنّاء:

يستطيع المرء أن يدرك ويرى، بوضوح تام، مدى النجاح الذي تحقق على مستوى الاتصال البنّاء فيما بين سنوات 2003 إلى 2008، والتي يمكن تحديدها في النقاط التالية :

1. لقد أدى النجاح الباهر في نزع أسلحة الدمار الشامل، إلى إنعدام إمكانية استخدامها من قبل القذافي ضد أفراد الشعب الليبي، لقمع ثورتهم التي قامت في شهر فبراير من السنة الجارية .

2. الإفراج عن ما يزيد على أربعمئة سجين من السُجناء السياسيين.

A vision for Libya
Speech to members of the British Parliament and diplomatic core
London - UK September 19th, 2011
A Omar Turbi فتحي عمر التربي

3. لقد تمكنت خلال سفرياتِي المُتتَابِعَةِ لليبيا، لفترة ثمانِي سنوات، من تحقيق نجاحات واسعة، على مستوى المفاوضات مع سلطات النظام الحاكم، للسماح لليبيين في المهجر بالعودة إلى ليبيا، دون أية قيود أو عراقيل، وتأمين سلامتهم، وعدم التعرض لهم بسوء، أو مُساءَلَتهم. كما أدى تطبيع العلاقات بين النظام الليبي والولايات المتحدة في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2008، إلى تحسن أوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، بفضل ضغوط الإدارة الأمريكية على النظام الحاكم، لتحقيق إنفراجات في هذا الشأن.

4. مع مرور الزمن، وتعاقب السنوات، تَنَامَت أواصر الثقة، بين نظام القذافي من جهة، وبين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أُخرى؛ وهذا بدوره قد أدى إلى تصاعد الشعور بالطمأنينة لدى القذافي، خلال العشر سنوات الماضية، وجعله يرخي من شدة قبضته المحكمة تجاه المعارضة.

وفي هذا الخصوص، لدي قناعة تامة بأن بلوغ عملية الاتصال البنّاء لذروتها، من خلال تحقيقها للنجاحات السالفة، قد كان له أثره المؤكد في المساعدة على انْتِفَاضِ الشعب الليبي في السابع عشر من فبراير للسنة الجارية.

رُؤْيَا لليبيا:

سيداتِي وساداتِي:

إن ليبيا لديها القدرة الكامنة، التي تؤهلها إلى امْتِلاكِ بنية اِقْتِصَادِيَّةٍ زاهرة، وتجعل منها دولة مُزْدَهْرَةٍ، وتمكنها من التحول إلى لَاعِبٍ اِيجَابِيٍّ (اِقْلِيمِيًّا). بالإضافة إلى كونها دولة غنية بالموارد الطبيعية، والمدخرات النقدية، حيث يزيد حجم اِسْتِثْمَارَاتِهَا وأصولها المالية - الأجنبيّة - عن سبعمائة بليون من الدولارات، موزعة بين بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وبعض بلاد آسيا وأفريقيا وجنوب أميركا. ومن جانب آخر، فإن مَوْقِعَهَا الرَّائِعَ يحتل مَنطَقَةً جُغْرَافِيَّةً اِسْتِرَاطِيَجِيَّةً مُمَيَّزَةً.

ولكن التحدي الكبير، الذي نواجهه اليوم في ليبيا، هو ضرورة خلق فرص عمل لعدد ضخم من العاطلين، بسن الشباب. حيث تبلغ نسبة عدد الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة 80% من أجمالي عدد السكان؛ بينهم 60% من الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة. وتبلغ نسبة البطالة في ليبيا حوالي 25%، وهي ثابتة على هذا المعدل منذ سنوات عديدة.

بينما يقل متوسط إنتاج الفرد الليبي السنوي عن 12000 دولاراً مع العلم بأنه أكثر من 20% من الليبيين - مليون وثلاثمائة ألف نسمة من أصل خمسة ملايين ونصف المليون نسمة - يعيشون تحت خط الفقر! هل يمكن لأحد أن يصدق أن مثل هذا الأمر يحدث في بلدٍ غنية مثل ليبيا؟.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال الثماني سنوات الماضية، الذي كان يأتي عن طريق الشركات العاملة في قطاع النفط، والشركات العاملة في محيط البنية التحتية، قد فشل في تحسين معدل البطالة المزمنة. بل علاوة على ذلك، هاجر خلال السنوات الخمس المنصرمة بمَعزِلها، العديد من المهندسين العاملين بمؤسسة النفط، إلى دول الخليج، لأجل الحصول على مرتبات أفضل من التي يتقاضونها في ليبيا؛ وهناك أيضاً، الكثير من دكاترة الطب، ومن أساتذة الجامعات، ومن الطيارين الذين يعملون بدول الخليج.

لقد كشفت أحدث تقارير البنك الدولي، بأن معدل نمو سوق العمالة في ليبيا، خارج نطاق قطاع النفط، ينحدر لأقل من 2%.

ومن ناحية أخرى، فإن مناخ قطاع الأعمال والتجارة الليبي، يحتاج إلى تحسينه وتطويره بدرجة عالية؛ فقد تم إدراجه في أسفل القائمة العالمية، في الترتيب التاسع بعد المائة، ولا يقل عنه في هذا القياس، سوى دولة ألبانيا، وباراغواي.

سيداتي وسادتي:

إن خَشْيَتِي الكبرى، في الفترة اللاحقة لحكم القذافي، أن يمضي الناس - في ليبيا - وقتهم، في محاولة الحصول على نصيب أكبر من الكسب السريع، عوضاً عن محاولة الانخراط في وظائف إنتاجية أو أعمال تجارية حرة، ذات عوائد إنتاجية مفيدة للبلاد.

ومن هنا، فإن الضرورة تستدعي، في هذا الشأن، القيام بالخطوات التالية:

إعادة تحديد وتشكيل طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن، على أسس سليمة، وذلك من خلال تبني دستور، يجسد طموحات الشعب الليبي، ويعبر عن تطلعات أفراده. وهذا ما سوف يتولد عنه، قيام حكومة مبنية على قواعد راسخة متينة، مؤهلة لتمثيل مصالح المواطن بمسؤولية ومصداقية وشفافية تامة؛ وهذه - في الواقع - هي ركائز الديمقراطية الحقة.

يجب جعل أولوية معالجة مشكلة البطالة، الهدف الأساسي للحكومة المرتقبة، بحيث يتم تخفيضها من النسبة السائدة 25%، إلى 7%، خلال السنوات الأربع القادمة.

لقد راودتني بارقة من الأمل، في أن يتحسن أداء الاقتصاد الليبي، عندما تم إنشاء المجلس الوطني للتنمية، في سنة 2006، بتوصية من "مجموعة الرصد الإستشارية" [1]، المنتسبة إلى جامعة هارفارد؛ والتي أوصت بالجوء إلى اقتفاء أثر النموذج الذي تم تطبيقه في سنغافورة وإيرلندا. ولكن ما حدث على أرض الواقع، كان على العكس من ذلك تماماً، فقد استشرى الفساد في المجلس المشار إليه، الذي انعقد الأمل عليه، لحل مشكلة البطالة؛ حيث اتسم بالمبالغة في الإسراف على مرتبات العاملين في كادره بصورة سخية، وتحول إلى أداة لتمويل الحركات التحريرية وبعض الجماعات السياسية في أماكن متفرقة من العالم، بملايين الدولارات، بتوجيه مباشر من

A vision for Libya
Speech to members of the British Parliament and diplomatic core
London - UK September 19th, 2011
A Omar Turbi فتحي عمر التربي

القذافي وأبنة سيف. وهكذا، مضت ثلاث سنوات على تأسيسه، ولم يتم التقدم - ولو خطوة واحدة - لحل معضلة البطالة، التي ظلت تُراوح في مكانها. وباليد الأخرى، فشل المجلس في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى ليبيا.

إن أمر تحقيق أهدافنا المنشودة، بخصوص معالجة مشكلة البطالة، يتطلب منا، إتباع الخطوات التالية:

(1) علينا إعادة تشكيل مهام وأهداف المجلس الوطني للتنمية، بطريقة أكثر فاعلية، بحيث يقوم المجلس بتهيئة العوامل المساعدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، من خلال خلق المناخ الذي تتوفر فيه التسهيلات الصناعية والتجارية المناسبة، التي تساعد المستثمر الأجنبي على بناء المصانع والمشاريع الإنتاجية المفيدة للبلاد، بدون الدخول في دوامة عراقيل الروتين الإداري، وعقبات المعاملات البنكية وصعوبة الاتصالات بالمناطق الداخلية في البلاد ويخارجها. وفي الجانب الآخر، يتم مطالبة الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار بليبيا، أن تقوم بتوظيف العمالة الليبية، والسماح لمن يرغب من العناصر الليبية بمشاركتها بنصيب معين من أعمالها.

(2) يجب البدء في إعادة الثقة التامة، بين ليبيا وعالم التجارة والأعمال الأجنبي، وذلك من خلال احترام الاتفاقيات والعقود الدولية، التي تم إبرامها؛ مع الحفاظ - في ذات الوقت - على مصالح البلاد، وهذا ما يمكن تحقيقه عن طريق إتباع ما يلي:

يتم مراجعة وتقييم العقود السارية بحذر، وفرز التي تم إبرامها عن طريق رشاي مَنبُوتة بالأدلة القاطعة.

التأكيد على قبول كافة أحكام وقوانين هيئة التحكيم الدولي، واحترام كافة مواطن التحكيم في هذا الغرار؛ مع السماح بملازمة اللغة الإنجليزية للغة العربية، من أجل تسهيل الأمر على المستثمر الأجنبي.

(3) الدفع بإنشاء منظمات رقابية محايدة، غير حكومية، لضمان إرساء دعائم بيئة تجارية خالية من الفساد، ومُفَعمة بالشفافية والمساءلة والمصادقية التامة.

(4) يجب التقدم على الفور، بطلب عضوية في منظمة التجارة العالمية، وتسخير كافة الجهود في الاتجاه الصحيح لأمر تصنيف الائتمان والقروض، للارتقاء بترتيب يليق بليبيا بين الدول الأعضاء - المدرجة - في قائمتها.

(5) يجب الإستعانة بكافة الوسائل القانونية والسبل الأخرى، من أجل رصد وإرجاع كافة الأموال والأصول المالية والاستثمارات المودعة في بنوك العالم المتفرقة، في حسابات المؤسسات الحكومية، وعائلة القذافي، ومن في محيطهم.

تزيد قيمة الأموال والأصول الليبية المودعة في البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، عن سبعمائة بليون دولاراً.

(6) يجب التركيز على تطوير وتنمية قوة العمل البشرية، القائمة على المهارات الإنتاجية الفائقة

(7) أفراد الشعب الليبي، يتميزون بالحميمية وحُسن الضيافة، والتأقلم والإنسجام السريع للعمل مع دمة المهاجرين، ذوي المهارات والكفاءات العالية ومع ذلك، فإنه من الضروري بمكان، أن يتم وضع سياسة إن محكمة، تنظم لوائها العادلة مسألة الهجرة، على غرار ما تفعله الدول المتق.

(8) وجوب العمل على خلق نظام اقتصادي، يتداخل ويتعامل مع منظومة الأسواق العالمية

(9) التعجيل الفوري، بتشديد أسس البنية التحتية للبلاد، بمستوى متقدم، عالي الجودة. وأن تكون باكورتها متمثلة في إنشاء شبكة للمياه، وأخرى للصرف الصحي، وللفضلات والمخلفات الصلبة يجب

(10) تحسين كافة خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية، كخطوط التليفونات الأرضية والموبايل، وشبكة الإنترنت، بشكل يُضاهي أو يتفوق على النظام المستخدم في أوروبا.

(11) إنشاء شركة خطوط طيران على مستوى فائق الرفعة؛ تجوب - رحلات - طائراتها أفريقيا وأوروبا وآسيا وما وراء ذلك.

(12) الأهم بالسياحة، كثرة قومية، من خلال تسهيل إجراءات دخول السياح، وربما إعفاءهم من التأشيرة.

A vision for Libya
Speech to members of the British Parliament and diplomatic core
London - UK September 19th, 2011
A Omar Turbi فتحي عمر التربي

(13) تقوية التعاون بين المؤسسات التعليمية الليبية والمراكز الصناعية، وتشجيع البحث العلمي والشراكة مع الجامعات الغربية المرموقة.

(14) التركيز على زيادة التبادل العلمي، من خلال البعثات والمهمات العلمية، للدول المتقدمة، من بين أفراد فئة الشباب.

سيداتي وسادتي:

لقد حان الوقت الآن للحديث عن العلاقات الخارجية، التي يمكن تحديدها في النقاط التالية:

يجب أن تكون علاقة ليبيا ببقية دول العالم مبنية على الاحترام المتبادل، تحت مظلة القانون الدولي.

إن ليبيا تحترم وتقدر التزام أعضاء حلف الناتو بالمساعدة في إنقاذ أرواح الأبرياء من مواطنيها. ومن هنا، فأنتني أقترح إنشاء صندوق ائتماني، يتم تمويله بالأموال الليبية، يسد منه لأعضاء الناتو جزء من تكاليف الحرب التي خاضتها قواتهم الجوية. وهذا سوف يُميط الشك عن علاقة أي طرف من أعضاء الناتو بليبيا، من حيث استغلال النفوذ - غير الملائم - لديها في المستقبل.

أنتطلع بتوق إلى رؤية سفراء وسفارات ليبيا كنموذج مثالي يقتدى به؛ من خلال الاندماج مع نسيج المجتمعات المضيفة، عن طريق الإلمام باللغة المحلية، والثقافة السائدة، والتعليم، والتجارة والأعمال، والاقتصاد، والسياسة.

ضرورة تأمين الحدود الليبية، بوسائل الرقابة المحكمة، لمنع الهجرة غير الشرعية، وتدفق المخدرات، والإرهاب، والأسلحة.

كيف يمكن لبريطانيا أن تلعب دوراً في هذا الصدد؟:

نحن نتطلع إلى استمّار بريطانيا في لعب الدور البناء المعهود، حتى تتكّمل مساعي بناء ليبيا الجديدة بالنجاح المنشود. ولا يجب أن ننسى أن بريطانيا، ولعقود عديدة، هي أكثر البلاد الأوروبية التي يزورها أعداداً غفيرة من الليبيين، ويقطنها آلاف منهم بصفة دائمة.

لابد لنا أن ندرك بأن الفروق الثقافية والدينية، بين مجتمعنا الليبي، والمجتمع البريطاني، هي ظاهرة صحية. ولذلك، يجب النظر لهذه الفروق من خلال رؤية إيجابية، تساعد على إحداث التقارب بين المجتمعين. ومن ثمة، يجب علينا أن لا نغفل عن أن ليبيا دولة مسلمة، تستقي قيمها وتعاليمها من الدين الإسلامي الحنيف؛ وهي أيضاً دولة عربية، تقف - على طول المدى - مع حقوق الشعب الفلسطيني.

إن الشعب الليبي والشعب البريطاني، لديهما فرصة ذهبية، للتقارب والشراكة سويًا، ويمكننا أن نجد في العوامل التالية ما يدفع ويحث على ذلك:

(1) إن تَعَطُّش أبناء ليبيا إلى العِلْمِ والمُعْرِفَةِ، وتوجههم صوب أحد منابعها العريقة في بريطانيا، مع اِهْتِمَامِ الكثير منهم ببناء صلاتهم التجارية المختلفة ببريطانيا، إضافة لتوجه الكثير الآخر إليها من أجل السياحة والاستجمام؛ وتوجه البعض للعمل - ببريطانيا - لمدد قصيرة محددة، من أجل الاستفادة من الخبرة العملية المتقدمة. كل ذلك في مجمله، يستدعي من السلطات البريطانية تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة دخول لأراضيها لمن يحتاجها من الليبيين.

(2) إننا نأمل من الشركات البريطانية التي تسعى للتشارك مع الأطراف الليبية، أن تراعي الشفافية والمصداقية، ومساعدتنا على محاربة الفساد.

(3) إننا نتمنى منكم - في بريطانيا - القيام بجرّدٍ دقيق وكامل، لكافة الأموال والأصول الليبية، المودعة بحسابات المؤسسات الحكومية، وعائلة القذافي، وعناصر نظامه.

أشكركم على حسن استماعكم.

[1] شركة خدمات إستشارية عالمية، تقوم بوضع الخطط الاقتصادية - الإستراتيجية - للتنمية.